العرب
الجمعة 2020/02/28
السنة 42 العدد 11631

حكومة الفخفاخ تؤدي اليمين لتبدأ مواجهة تحديات كبيرة

تشكيلة غير متجانسة تصعّب مهمة رئيس الحكومة الجديد

منح البرلمان التونسي، فجر الخميس، حكومة رئيس الوزراء المكلّف إلياس الفخفاخ الثقة، لتنسدل بذلك الستارة على أربعة أشهر من المفاوضات الشاقة والمخاض العسير لولادة هذه الحكومة التي يتعيّن عليها الآن التصدّي للملفّات اجتماعية واقتصادية بالغة الصعوبة والتعقيد.

تونس – بعد نيل ثقة البرلمان، فجر الخميس، أدى رئيس الحكومة التونسي الجديد إلياس الفخفاخ وأعضاء حكومته اليمين، وسيكون عليهم الآن معالجة ملفات ثقيلة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وبعد 14 ساعة من النقاش منح مجلس نواب الشعب التونسي في أولى ساعات، الخميس، الثقة لحكومة الفخفاخ بأغلبية 129 صوتا (من 207 من الحاضرين) مقابل رفض 77 وامتناع نائب واحد.

ثم أدى رئيس الحكومة و32 وزيرا بينهم أربع وزيرات وكاتبتا دولة اليمين أمام رئيس الجمهورية قيس سعيّد خلال موكب رسمي في القصر الرئاسي بقرطاج.

> ينتظر التونسيون بعد تسع سنوات من الإطاحة ببن علي، حكومة تنجح في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية

وشدد الرئيس التونسي أثناء أداء الحكومة الجديدة اليمين الدستورية على محاربة الفقر والفساد المستشري في أغلب المؤسسات والقطاعات.

وقال الرئيس سعيّد "ليس هناك من شك على الإطلاق بأن أهم تحدّ هو الوضع الاقتصادي والاجتماعي، فالفقر والبؤس وانسداد الآفاق أمام الجزء الأكبر، هي المعركة التي يجب أن نخوضها معا بعزم لا يلين وإرادة واضحة وصادقة".

وتابع سعيّد "كما ليس هناك من شك من أن أهم قضية يجب معالجتها هي قضية الفساد، ووضع حد لهذه الظاهرة التي استشرت في كل مكان. ستكون المعركة طويلة ومضنية وشاقة".

وتتسلم الحكومة التونسية الجديدة مهامها رسميا، الجمعة، بعد موكب تسليم مهام مع رئيس حكومة تصريف الأعمال المنتهية ولايته يوسف الشاهد.

وتضم الحكومة الجديدة التي قدمها الفخفاخ منذ أسبوع 32 عضواً ما بين وزير وكاتب دولة من بينهم 17 مستقلاً وستة عن حزب النهضة الأول في البرلمان من حيث عدد المقاعد (54 مقعداً من أصل 217).

وفي هذه الحكومة التي لا تضم إلا ست نساء، أسندت وزارتا العدل والداخلية اللتان كانتا موضع تنازع كبير، على التوالي إلى القاضية ثريا الجريبي (مستقلة) ولكادر سابق في الداخلية هشام مشيشي (مستقل) كان عيّن مؤخرا مستشارا قانونيا في رئاسة الجمهورية.

وعادت حقيبة الدفاع لعماد الحزقي (مستقل) وهو الرئيس السابق للهيئة الوطنية للنفاذ إلى المعلومة، أما الخارجية فقد تولاها نورالدين الريّ (مستقل) وهو سفير سابق لتونس في سلطنة عمان.

والوزير الوحيد الباقي من حكومة الشاهد هو أحمد عظوم وزير الشؤون الدينية. ولم يتم التجديد لوزير السياحة رينيه طرابلسي ثاني وزير من يهود تونس منذ الاستقلال (1956).

في المقابل لم يشارك حزب قلب تونس (38 مقعدا- ليبرالي) في الحكومة لعدم دعوته للمشاركة فيها وهو حالياً قوة المعارضة البرلمانية الرئيسية.

ويتوقع المتابعون أن تكون في انتظار حكومة الفخفاخ معارضة قوية بعد أن حسمت جلسة التصويت تموقع الكتل البرلمانية والمستقلين بين داعمي الحكومة ومعارضيها.

ويرتقب أن تواجه الحكومة معارضة قوية تتكون أساسا من كتلة قلب تونس المكونة من 38 نائبا، وكتلة ائتلاف الكرامة 19 نائبا وكتلة الحزب الدستوري الحر 17 نائبا وعدد من النواب غير المنتمين للكتل، ما يعني تشكيل معارضة وازنة ومكوّنة ممّا يفوق 74 نائبا بالبرلمان.

وعلى الرغم من منحها الثقة، فإن الحكومة قد تكون هشة بعد أن تكبّدت العناء في سبيل حل الخلافات بشأن السياسة والمناصب الوزارية.

وتأتي المصادقة على الحكومة في أعقاب مشاورات عسيرة دامت شهرا كاملا، حيث تم التوصل إلى توافق بين الأحزاب المكوّنة للائتلاف الحكومي في الساعات الأخيرة من الآجال الدستورية، لتتفادى بذلك تونس إجراء انتخابات مبكرة.

وستواجه حكومة الفخفاخ تحديا اقتصاديا كبيرا بعد سنوات من النمو البطيء والبطالة المستمرة والعجز الحكومي الكبير والدين المتنامي والتضخم المرتفع والخدمات العامة المتدهورة. كما سيتعين عليها التعامل مع الإنفاق العام الضخم وإصلاحات على درجة من الحساسية السياسية في مجال دعم الطاقة والشركات الحكومية.

وستحتاج الحكومة أيضا إلى تأمين تمويل خارجي جديد بقيمة ثلاثة مليارات دولار بعد أن ينتهي برنامج قروض تابع لصندوق النقد الدولي في أبريل القادم في ظل عدم الاتفاق حتى الآن على دعم جديد.

وقال الفخفاخ في كلمته لتقديم برنامج حكومته المقترحة أمام البرلمان، الأربعاء، إن أولوياته ستشمل محاربة الفساد المستشري وإصلاح الخدمات العامة وزيادة إنتاج الفوسفات وهو مصدر رئيسي للعملة الاجنبية.

وتعهد أيضا بأن يعمل على الحفاظ على قيمة العملة المحلية التي تعافت في الأشهر الأخيرة بعد سنوات من التراجع الحاد.

وقال الفخاخ "ستكون مكافحة الفساد أولوية السياسة الجزائية للدولة على معنى الفقرة الثانية من الفصل 115 من الدستور وسنعلن أنه ليس هناك تسامح مع الفساد السياسي في المستقبل، لا مجال للعبث بالمال العام، لا مجال للتلاعب بالصفقات العمومية، لا مجال للمحاباة والرشوة والفساد".

وتدير تونس منذ أكثر من أربعة أشهر حكومة تصريف أعمال، ما غذى بطء الحركة العامة والاقتصاد في البلاد.

وسيكون على الحكومة الجديدة استئناف الحوار مع المانحين وأولهم صندوق النقد الدولي الذي ينتهي برنامجه الذي انطلق في 2016 بعد أسابيع.

وتوقع المحلل السياسي صلاح الدين الجوشي أن يكون عمل الحكومة الجديدة "صعبا جدا ومعقدا لأن حكومة الفخفاخ ليست متجانسة اللون، وهي مكونة من أعضاء من أيديولوجيات ورؤى مختلفة".

من جهته قال المحلل سليم الكراي "السؤال المطروح الآن هو بشأن هامش المناورة المتاح لهذه الحكومة، ما سيمكن من قياس نجاعتها".

وينتظر التونسيون بعد تسع سنوات من الإطاحة بنظام بن علي، حكومة تنجح في معالجة العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تنخر البلاد ومنها التضخم والبطالة والتهميش.

وأصبح إلياس الفخفاخ (47 عاماً) ثامن رئيس للوزراء في تونس منذ ثورة 2011.

التونسيون يعلقون الآمال على الحكومة الجديدة

أرضية من الوفاق تمهد لزيارة العاهل المغربي إلى السعودية

الرياض – بدا منسوب الوفاق والتفاهم بين المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية في ارتفاع سريع، خلال اتصالات ومحادثات جرت بين مسؤولين من البلدين، وذلك قبل زيارة مرتقبة سيقوم بها العاهل المغربي الملك محمّد السادس إلى السعودية.

وأكد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز خلال لقائه في العاصمة الرياض، مساء الأربعاء، مع مستشار العاهل المغربي الملك محمد السادس، فؤاد عالي الهمة، أهمية العلاقات المغربية السعودية.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية (واس) أن ولي العهد بحث مع مستشار العاهل المغربي "مختلف القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك".

وحضر اللقاء من الجانب السعودي وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله، بينما حضر من الجانب المغربي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج ناصر بوريطة.

ووصل بوريطة وفؤاد عالي الهمة مساء الثلاثاء إلى الرياض، في زيارة استغرقت يومين، حاملين رسالة من الملك محمد السادس إلى الملك سلمان بن عبدالعزيز.

وأوضحت وكالة الأنباء الرسمية المغربية أن الرسالة "أكدت رغبة العاهل المغربي في تطوير الشراكة المتميزة بين البلدين بكافة المجالات وتدعيم آلياتها وإغناء مضمونها".

ومن المتوقع أن يزور العاهل المغربي الملك محمد السادس السعودية خلال الأسبوعين الأولين من شهر مارس.

وسبق أن أشارت مصادر لـ"العرب" إلى أن كلا البلدين يعولان على هذه الزيارة الملكية من أجل إعطاء نفس جديد للعلاقات الثنائية بين البلدين، في ظل ما وقع الترويج له على أنه فتور في العلاقات المغربية السعودية خلال الآونة الأخيرة، نتيجة مستجدات الأحداث الإقليمية والدولية.

وأظهرت الاتصالات الأخيرة بين المسؤولين المغاربة والسعوديين أرضية من الوفاق استبقت زيارة العاهل المغربي إلى السعودية، وتترجم عمق العلاقات الاستراتيجية والتاريخية بين البلدين.

وتتوقع المصادر أن يتم عقد لقاء في العاصمة السعودية الرياض، بين رئيسي المؤسستين التشريعيتين (البرلمان) بالتوازي مع زيارة العاهل المغربي.

الغموض يلف مصير المحادثات بين الليبيين في جنيف

البرلمان الليبي يستنكر سياسة الأمم المتحدة المنحازة في اختيار ممثلي الحوار

جنيف – لا يزال الغموض يلف مصير المحادثات السياسية التي تستضيفها الأمم المتحدة حول في ليبيا، في ظل مقاطعة طرفي النزاع للمحادثات، الأمر الذي يهدد بانهيارها.

ونقل دبلوماسيون عن المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى ليبيا غسّان سلامة قوله إن المحادثات السياسية في جنيف حول النزاع في ليبيا بدأت الأربعاء "بمن حضر"، أي ممثلي حكومة الوفاق وشخصيات اختارتها المنظمة الدولية فقط، وفق ما أفاد دبلوماسيون. ولم يحضر ممثلو البرلمان الليبي الداعم للجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر الاجتماع.

وقال جان العلم المتحدث باسم بعثة الأمم المتحدة في ليبيا لوكالة فرانس برس إن المحادثات السياسية، باعتبارها جزءا من عملية تدعمها الأمم المتحدة، "قد بدأت في جنيف" الأربعاء.

ودفعت سياسة الأمم المتحدة المنحازة في اختيار الممثلين والمشاركين في الحوار البرلمان الليبي إلى مقاطعة المحادثات، حيث استنكر البرلمان تدخل البعثة الأممية في القائمة التي اختارها لتمثيله لقائمة جنيف.

وأكد عبدالهادي الحويج، وزير الخارجية الليبي، الأربعاء، إن مشاركة فريقه "لا تزال معلقة". واتهم الأمم المتحدة بأنها تحاول "فرض" ممثلين.

وأوضح وزير الخارجية الليبي، أن "مجلس النواب لا يقاطع الحوار لكن يرفض أسلوب البعثة الأممية في بعض التعيينات."

وقال للصحافيين في جنيف "ليست هناك شروط مسبقة. ما نريده هو أن يكون الجميع على طاولة المفاوضات ممثلين للشعب الليبي". وأضاف أن معسكره مستعد لتقديم "تنازلات".

وحمّل متابعون مسؤولية تعليق ممثلي البرلمان الليبي مشاركتهم في محادثات جنيف إلى أسلوب البعثة الأممية في اختيار المشاركين، ما ينذر بفشلها في إدارة المحادثات وعجزها عن بلورة حلول سياسية جدية تنهي سنوات من الانقسام في ليبيا.

وتساءل المتابعون عن استبعاد البعثة الأممية لأطراف فاعلة في المشهد الليبي مثل القبائل التي أوقفت تصدير النفط، واشترطت عودته بسحب الاعتراف بحكومة السراج، ما يعني أن القبائل ورقة وازنة يصعب إقصاؤها أو التوصل إلى اتفاق سياسي من دون موافقتها.

ولاحظ نواب عن البرلمان الليبي أنه على رغم اختيار البرلمان 13 عضوًا لحضور مباحثات جنيف، فإن اللجنة الأممية تجاهلت هذا الاختيار، وقرّرت التواصل مع نواب آخرين واختارت منهم 5 نواب للحضور، وهو ما يحمّلها مسؤولية قرار مجلس النواب بالمقاطعة.

المحادثات الأممية أمام طريق مسدود

وأكد عضو مجلس النواب فرج الشلوي في تصريحات صحافية أنّ" المجلس قاطع مشاورات جنيف بسبب سياسة الأمم المتحدة في اختيار الممثلين والمشاركين في المؤتمر."

وبين الشّلوي إلى أنه "نتيجة لهذا الأمر قرّر البرلمان استدعاء فريقه من جنيف وعدم المشاركة في هذا الحوار، مؤكدًا أن أيّ نائب يحضر المؤتمر لا يمثل إلاّ نفسه".

ويرى متابعون أن أبرز دوافع مقاطعة البرلمان لمحادثات جنيف، تجاهل البعثة الأممية لشروطه القائمة على الحد من نفوذ الميليشيات وانسحاب الرئيس التركي من المشهد الليبي.

وربط البرلمان جلوسه على طاولة الحوار بتنفيذ مجموعة من الشروط أبرزها حل الميليشيات المسلّحة وطرد المرتزقة السوريين والقوات التركية من العاصمة طرابلس.

وأجّج التدخل التركي الوضع في ليبيا أكثر عندما بدأ أردوغان بإرسال المرتزقة والإرهابيين من داعش والقاعدة لتنفيذ مخطط نشر الفوضى في ليبيا دعما لحكومة الوفاق، حتى تستطيع المحافظة على ما تبقّى من سيطرتها على بعض المناطق في طرابلس التي يقوم الجيش الوطني الليبي بعملية عسكرية لاستعادتها من الإرهابيين والميليشيات.

وفيما أكدت روسيا، الأربعاء، صحة تقارير خبراء مجلس الأمن بشأن نقل تركيا مسلحين إلى ليبيا، يواصل الجيش الليبي التصدي للميليشيات والمرتزقة الذين أرسلتهم أنقرة بهدف تقويض مكاسبه الميدانية الأخيرة في معركته ضد الإرهاب.

عبدالهادي الحويج

البرلمان الليبي يرفض أسلوب البعثة الأممية في بعض التعيينات

ويخوض الجيش الليبي منذ أبريل الماضي معركة لتحرير طرابلس من الإرهاب، وبات بالفعل على بعد بضعة كيلومترات قليلة من مركز المدينة رغم التدخل العسكري التركي المباشر وجلب مسلحين مرتزقة من شمال سوريا. وقالت سلطات مطار معيتيقة الليبي في بيان على فيسبوك إن قصفا وقع صباح الخميس أدى إلى تعليق الرحلات الجوية بالمطار وهو المطار الوحيد العامل بالعاصمة الليبية.

وتعرض المطار للقصف مرارا أثناء محاولات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر منع الرحلات المشبوهة التي تقوم بها حكومة الوفاق لتسلّم السلاح من تركيا أو تأمين وصول المرتزقة التابعين للفصائل السورية من مطار إسطنبول.

ومطار معيتيقة هدف استراتيجي لقوات الجيش الوطني الليبي التي تعتبره المنفذ الوحيد الذي يمكن للرئيس التركي رجب طيب أردوغان من خلاله تنفيذ مخططاته لدعم الميليشيات التي تهدد حياة المدنيين في طرابلس كون حكومة الوفاق تستخدمه لأغراض عسكرية وليست مدنية.

وعلى الرغم من أنّ التطورات العسكرية تُوحي بالعكس حيث تتقلّص على نحو متسارع المناطق التي تسيطر عليها ميليشيات متطرفة موالية لحكومة الوفاق الليبية التي تدعمها تركيا، زعم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في تصريحات له الخميس بدء تراجع الجيش الوطني الليبي الذي يقوده المشير خليفة حفتر، بقوله "قلبنا مسار الأحداث في ليبيا، حيث كان في السابق لصالح حفتر، وكذلك فعلنا في إدلب".

من جهته حذر اللواء أحمد المسماري المتحدث باسم الجيش الوطني الليبي من أن الرئيس التركي يضرب كل معايير التعايش السّلمي بين الشعوب وينشر الإرهاب في العالم.

واتهم المسماري، الأربعاء، مجموعات حكومة الوفاق "بإطلاق القذائف على المدنيين من أسلحة ثقيلة وخرق الهدنة". وذكر المسماري" لازال موقف قواتنا الرد على أيّ خرق للهدنة من الإرهابيين والمجموعات التابعة للوفاق".

واستطرد المسماري أن الجيش التركي، ومن وصفهم بالمرتزقة التابعين له يواصلون أعمالهم الإجرامية في ليبيا، على حد تعبيره.